المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضاف ذا الى الضمير وقد منع
وحكم بشذوذ ما وقع وهو اي ذو الحال الفاعل او المفعول به او كلاهما
لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا في غالب الازمان او المحال
او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فالمعرف اصل فيه وجب تقديم
الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال
المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب فان اختصت بوصف
او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة ويكون الحال جملة خبرية
لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها فكيف
تثبت لغيرها ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطا بغيرها
لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف و
وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو او كلاهما سوى
المضارع المثبت لا بد من تقديره مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه
اي المضارع المثبت يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته
اسم الفاعل المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد ظاهر
لفظا او معقولة وقد تقدر قد او في بعض المواضع والاول اولى لاستلزام
الثاني زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر كونه ماضيا
او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه
ان الركوب قد كان متقدما على المجيء فلا بد من قد حتى تقربه من زمان المجيء فتبين
ان القرب لا يكفي بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اي الحال جوازا كقولك
لمن يريد سفرا راشدا مهديا اي تسير ويجب حذف عاملها في الحال المؤكدة
وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهي
قيد للعامل لا المؤكدة لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية
احترز عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اي احقه بمعنى الهمزة اي
البنوة لك بمعنى تحققه وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى انه

اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما تقرر مضمون اسمية فيجب الحذف
في كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوي وتقع الحال المؤكدة
جملة اسمية كما تقع مفردا او فعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو
بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضي التوسط ولان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد تقول هو الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء مما
سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز يبين النكرة
لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل بلا تكلف
وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع فبقوله الوضعي فان ابهام متبوعه
لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبة مراد بقرينة المقسم
فخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك
نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها استعمالي ناشئ من تعدد الموضوع له عن ذات
فخرج النعت والحال فانهما تزيلان الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع
مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اي ما يزيل الابهام
عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به
قدر الشيء وهو هنا غالبا من العدد اي والمقياس بيان للمقدار وسيأتي
في باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن اي الموزون
نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا والمقياس
نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اي التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية
لا النوعية والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس
والا اي وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق
التمييز ما قصد انظر ايها اللبيب الى مزية هذه العبارة على قول ابن الحاجب
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان فيه تطويلا وتعقيدا
من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمرات مع تقابلهما
في الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية وتقييده بنحو ان قصد ولو كان المفرد

Copyright © King Saud University